

بلاغ

اعتباراً لصفة المواطنة للنقابة الوطنية للتعليم العالي والذي يعبر عنها تفاعلها المستمر مع اهتمامات أوسع الشرائح الاجتماعية، لا سيما تلك التي تعاني من التهميش والاحتقار أو العقاب الجماعي، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يتابع بانشغال كبير ما يجري من احتجاج شعبي تعرفه العديد من المدن المغربية وبصفة خاصة مدينة الحسيمة منذ سبعة أشهر.

وقد تطرق المكتب الوطني لهذا الموضوع في اجتماعه ليوم الاثنين 19 يونيو 2017 بالنقاش العميق والتداول في جميع الحثيات التي رافقت هذه الحركة الاحتجاجية منذ سبعة أشهر. وبعد استحضار النقاش الدائم الذي ما فتئ المكتب الوطني يثيره حول الاختلالات الاجتماعية، والمواقف الثابتة للنقابة الوطنية للتعليم العالي المعبر عنها من خلال التحذيرات التي ما انفكت توجهها للمسؤولين، منبهة من الخطر الداهم على أمن واستقرار البلاد الذي يشكله التشبث الأعمى بالأساليب العتيقة والمتجاوزة في القرن الواحد والعشرين لتدبير الشأن العام بغرض الإبقاء على التوزيع المجحف لخيرات البلاد وتكريس اقتصاد ريعي من خلال تخلي الدولة عن رعاية وتنمية وتطوير المرافق العمومية الاستراتيجية كالتعليم والصحة، وتسخير دوايب الدولة لذلك، مع العمل المصّر على تهميش وإذلال وإضعاف مختلف تعبيرات المجتمع المدني، من أحزاب ونقابات وجمعيات الخ، فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يعلن للرأي العام الوطني :

- مساندته المبدئية لكل النضالات الاجتماعية والاحتجاجات السلمية التي يضمنها القانون والدستور ومختلف المواثيق الدولية؛
- يعلن تضامنه مع الاحتجاج الشعبي بمدينة الحسيمة من أجل مطالب مشروعة أساسها العيش الكريم والعدالة الاجتماعية والمجالية ومحاربة التهميش والتوزيع العادل لثروات الوطن على كافة المناطق المغربية؛
- يطالب بإطلاق سراح معتقلي الاحتجاج السلمي ويعتبرهم معتقلي رأي عبروا سلمياً عن مطالب مشروعة، ويعتبر مصادرة القوات العمومية لحق المواطنين والمواطنات في التظاهر السلمي الحضاري خرقاً سافراً للدستور وللمواثيق الدولية؛
- يضم صوته لمختلف الأصوات الوطنية الغيورة على أمن واستقرار البلاد، التي طالبت بإعمال العقل والحكمة في تدبير الأزمات الاجتماعية، كما يطالب بسن سياسة تنمية استعجالية في كل المناطق

المهمشة للحد من البطالة والفقر والتمهيش وفك العزلة والحد من الاختلالات والفوارق الطبقية والمجالية؛

- يعتبر أن المراهنة على عامل الزمن مقامرة بأمن واستقرار البلاد غير محمودة العواقب، كما يعتبر أن المقاربة الأمنية في هذا الصدد ليست فقط غير ذات معنى، بل إنها حبلى بأثار عكسية؛
- يعتبر أن قوة وهيبة الدولة تكمن في التفعيل الصادق للمبادئ الإيجابية الواردة في الدستور كبرط المسؤولية بالمحاسبة واستقلال القضاء وجعله في خدمة عموم الشعب والمستضعفين منه على وجه الخصوص وفك الارتباط بين السلطة والثروة؛
- يعتبر أن السياسة الرسمية المتبعة منذ الاستقلال لن تفضي حتماً إلا إلى توسيع دائرة الحرمان وتنامي شعور الإقصاء لدى الشباب، المؤدي للتطرف والسقوط في براثن المتربصين من تجار الدين وغيرهم؛
- يؤكد على مطالبة المسؤولين باتخاذ التدابير اللازمة من أجل القطع مع سياسة التبذير والبذخ الرسمية والاحتكام للمبادئ الأساسية والبدئية لأي نظام مجتمعي مستقر فعلياً كالعدل والإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة الحقة الضامنة للكرامة الإنسانية، كما يحث على الاستجابة الفورية للمطالب الاجتماعية المشروعة.

المكتب الوطني

